

٤  
نسخه  
الاول في التيميم  
مذكورة في الحصر

بكت على فقد ابيط ونقول في نفس لو كان ابي حيا لما احتجت  
الى ذلك وانظر ايضا لوجهت حكم ان ذلك رضا واما  
السبعة الاكابر اللاتي كالتيب فلي مع الهرف المقام المذكورة  
للمختصر وشروحه وليست من مرمم غرضنا الآن ثم قال  
كمن سكت عند الجماع فجموعت فقالت ان لم ارض بالقدار ولا

المسئلة الثانية

من عقد له بلا اذن غير مجبرة فان لم يرد العقد  
ولم ارضاؤه فان مكنت من الجماع كان رضا فان ارادت  
رده وادعت الجهل بكون الجماع رضا لم ينفذ ذلك

تبيين

الاول يعلم من هنا ان قولهم المفتات عيط لا بد من اذنه  
بصريح القول حصر اضافي بالنسبة للمحو الصمت واما  
التسكين فهو اقوى من القول ولا فرق في هذا بين بكر وتيب  
الثاني انما يعتبر رضاها حيث قرب واليوم بعد وكان

بالبلد

نسخه  
الاول في التيميم  
باب

بالبلد ولم ترد قبله ولم يخبر الوالد بتعديده حال العقد  
ولم يفتت على الزوج ايضا وقوله فقالت ما بعد النون  
وهولفة ثم قال

وأكل مال اليتيم وواطى رهين اعتكاف بالزبية جاهلا  
المسئلة الثالثة

من اكل مال اليتيم جهلا ضمنه ولا يعذر به جهله وانظر  
ما بعد تخصيص اليتيم فان من اكل مال شخص مطلقا جاهلا  
ضمنه وذلك اول من الخطاء الذي هو والعقد في اموال الناس  
سواء الا ان يفرض في العلة فانظر لذي الشهمة ويستثنى من غلة  
مال اليتيم لمن الذي رايناه استثنى غلة الوقف في بعض صوره  
فقط فليجوز ذلك وقد رجعت شرح الناقم والتساق في  
فلم اجدها ترضا لذلك وكذلك رجعت الاجهوري وتلامذته  
وكذلك رجعت التوضيح فلم يزد على قوله وكذلك اكل  
مال اليتيم في اثناء الفادع التي ذكر فيها هذه  
المسئلة باب النكاح